Journal of Arabic Language and Literature (JALSL) • Vol 3, Issue 5 (2024) • P: 83 - 69
https://journals.ajsrp.com/index.php/jalsl
ISSN: 2790-7317 (Online) • ISSN: 2790-7309 (Print)

The impact of contextual relations on the semantic transformation of the verb

Dr. Mouhamed Diakho
College of Humanities and Social Sciences | King Saud University | KSA

Received: 09/09/2024
Revised: 26/09/2024
Accepted: 03/10/2024
Published: 30/12/2024

* Corresponding author: diakhom69@yahoo.fr

Citation: Diakho, M. (2024). The impact of contextual relations on the semantic transformation of the verb. *Journal of Arabic Language Sciences and Literature, 3*(5), 69 – 83. https://doi.org/10.26389/AJSRP.W120924

2024 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: The research addressed the effect of contextual relations on the semantic transformation of the verb, based on the answer to the imaginary problem in the hadith: (Whoever stands on the Night of Decree out of faith and in the hope of reward, his previous sins will be forgiven), as the conditional verb (past) differs from the conditional verb (stands) in the future. The research concluded that the meaning of the temporal verb in the answer to the condition changed from the original to the future meaning, affected by (who), which makes it consistent with it. The temporal meaning of the verb may differ from the original due to contextual circumstances and different relations, which confirms that its formula is unable to accommodate all the fluctuations of its temporal meaning within the linguistic context.

Keywords: contextual relations - semantic shift - action - temporal significance.

أثر العلاقات السياقية في التحول الدلالي للفعل
حديث "من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه" نموذجاً
دراسة تركيبية دلالية

الدكتور / محمد جاخو
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية | جامعة الملك سعود | المملكة العربية السعودية

المستخلص: يهدف البحث إلى دراسة أثر العلاقات السياقية في التحول الدلالي للفعل انطلاقا من الإجابة عن الإشكال المتوهم في حديث: «من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنوبه». حيث ورد جواب الشرط "غفر" مخالفا لشرطه "يقم"، في محاولة لإثبات أن لأثر العلاقات السياقية القدرة على تحول دلالة الزمن للفعل، وأنها من مبررات توجيهه، وتوصل البحث إلى نتائج منها:

أولاً: تحول معنى الفعل في جواب الشرط "غفر" في الحديث من الزمني الأصلي إلى المستقبل، متأثراً بالعلاقة الشرطية "من"، ما جعله متسقاً معه.

ثانياً: وقوع الفعل في سياق الشرط قد يدل على معنى المستقبل.

ثالثاً: قد يختلف زمن الفعل في السياق عن زمنه الأصلي لظروف السياق.

رابعاً: العلاقات السياقية هي القرائن المحيطة بالسياق والتي هي روابط للكلمات.

خامساً: أثر العلاقات السياقية مسوغ لتوجيه التحول الدلالي للفعل.

الكلمات المفتاحية: العلاقات السياقية – التحول الدلالي – الفعل – الدلالة الزمنية.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على رسول الله محمد ابن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

يدخل موضوع **أثر العلاقات السياقية في التحول الدلالي للفعل** حديث "من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه" نموذجا، ضمن الدراسات اللغوية التركيبية؛ إذ يعتبر علماء العربية أن لأثر العلاقات السياقية سلطة تلقي بظلالها على الكلمات في التراكيب، والسياقات النحوية لتتحول عن دلالاتها الأصلية وذلك لتحقيق معان جديدة، وأن العلاقات السياقية مؤشر مهم في الكلمات داخل منظومة السياق، وتبرز أهميتها بكونها الغاية من الكشف عن المعاني، والربط بين أطراف الجملة، وتحديد المعنى الملائم. (تمام حسان، 2006، ص 189). بل يقال: إنها الغاية في نظم الكلمات وترتيبها وتعليق بعضها على رقاب بعض. (الجرجاني، 1992، 48/1). وإن ورود الفعل في سياقات معينة قد يفرض عليه ملابسات دلالية يقتضيها أثر العلاقات السياقية، ويدلل عليها.

ويُعتبر التحول الدلالي للفعل ظاهرة لغوية تركيبية واقعية ثابتة، تنبثق من الملابسات السياقية وعلاقاتها، فيرى الباحث أن يتناول هذه الملابسات في سياق هذا الحديث النبوي، ويرصد ظواهرها ليدرسها دراسة تركيبية دلالية، للإسهام في تبيين أشكال هذا التحول الدلالي، والكشف عن مواطن الدقة في توظيفه تبعا للمعاني المرادة، والدلالات المقصودة، لتكون نتائج هذه الدراسة مساعدة في فهم التحول الدلالي للفعل في إطار معناه العام.

ويحدث التحول الدلالي للفعل في الأصل من زمنه الصرفي بغية تحقيق غايات تعبيرية، ومقاصد تركيبية يقصدها المتكلم، وقد يفاجئ بها المتلقي، ويثير دهشته، لخروجه عن المتوقع لديه، والمعتاد، مما يدعوه إلى البحث عن مثيراته السياقية، وتقصي أبعاده الدلالية. (الهتاري،2006، ص 4). وعليه فإن البحث يطرح فرضية أن الفعل "غفر" في هذا الحديث قد تأثرت بالعلاقات السياقية داخل نسيجه التركيبي ما أحدث له تحولا عن دلالة زمنه الصرفي الأصلي إلى دلالات زمنية سياقية أخرى.

ويأتي هذا البحث في صورته الكلية بحثا وصفيا تطبيقيا يحاول تناول مناط أثر العلاقات السياقية في التحول الدلالي للفعل "غُفِر" عن زمنه الصرفي في هذا الحديث النبوي الشريف، ويتقصى من خلال تركيبه المعاني والدلالات النحوية التي تكمن وراءه لتفسير مخالفة الفعل في جواب الشرط للواقع في الشرط، ويتبع مظاهره لبلورة ما يطرأ فيه من معان جديدة، ودلالات خفية، يقصدها المتكلم.

تظهر أهمية الموضوع في أنه يسعى حثيثا للعكوف على نص من نصوص الحديث النبوي الشريف الذي هو مصدر من مصادر اللغة العربية والشريعة الإسلامية بالدراسة والبحث عن معطيات تلك التراكيب والأساليب التي تتحول فيها دلالة الفعل عن زمنها الأصل المألوف له فيه تأثرا العلاقات السياقية، وما يتعلق به من معان ودلالات، وربط ذلك بالمعطيات التركيبية في القالب اللغوي العام.

وإن وقوع الفعل "غُفِر" في جواب الشرط مخالفا لفعل الشرط " يَقُم" في الحديث لفت انتباه الباحث، وأثار تساؤلات لديه، ولم يعثر على دراسة علمية مستقلة تناولته – حسب اطلاعه -، مع أهميته واستحقاقه للدراسة، لموقعه المحوري من التراث اللغوي والديني، مما شجع الباحث على اختياره للخوض في أغواره وإبراز ما له من درر، ولنيل شرف خدمة الحديث النبوي لمكانته وقدره ضمن المصادر العربية الإسلامية، ولتكون نتائج هذه الدراسة عونا في فهم ما قد يقع من نوع هذا التحول الدلالي للفعل في كلام النبي صلى الله عليه وسلم.

مشكلة البحث:

إن المشكلة المحورية التي يسعى البحث إلى إيضاحها وتجليتها تتمثل في وجود المخالفة بين دلالة فعل الشرط، والواقع في جوابه في هذا الحديث ينبئ بحدوث التحول الدلالي للفعل عن زمنه الأصلي، كما أثر العلاقات السياقية يشكل الدلالة الزمنية للفعل تشكيلا متنوعا، ما يثير تساؤلات، وذلك لخروجه عن الاستعمال المألوف، وانحرافه عن النمط المعتاد، وينطلق البحث في تجلية المشكلة بطرح السؤال المحوري الآتي:

ما طبيعة أثر العلاقات السياقية في التحول الدلالي للفعل في هذا الحديث النبوي، وما ملابساتها الخفية، ودلالاتها النحوية؟

ويتفرع عن هذا السؤال المحوري الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما العلاقات السياقية؟ وما التحول الدلالي للفعل؟
2- ما أثر العلاقات السياقية في دلالة زمن الفعل في جواب الشرط "غُفِر" الوارد في هذا الحديث؟
3- كيف يمكن توجيه مخالفة دلالة الفعل الزمنية في جواب الشرط لفعل الشرط؟

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف ومن أهمها:

1- بيان طبيعة العلاقات السياقية والتحول الدلالي للفعل
2- إيضاح أثر العلاقات السياقية في تحول دلالة زمن الفعل عن الأصل في حديث **"من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه".**

3- تجلية الطرق المناسبة لتوجيه تحول دلالة الفعل في جواب الشرط عن زمنه الأصلي في هذا الحديث النبوي.

الدراسات السابقة:

لم يقف الباحث على دراسة علمية مستقلة تناولت هذا الموضوع حتى حين كتابة هذا البحث، وإن كان قد عثر على دراسات تناولت أثر العلاقات السياقية في القرآن الكريم وفي العربية بوجه عام، وفي الحديث النبوي بوجه خاص، إلا أنها تختلف عن هذه الدراسة، ومن تلك الدراسات ما يأتي:

أ- أثر العلاقات السياقية ونماذجها الوظيفية في الأحاديث القدسية الشريفة، الجراح، 2009م.

ب- أثر السياق في توجيه المعنى (دراسة تطبيقية في صحيح مسلم)، الرحيلي، 2010م.

ج- أثر السياق في توجيه شرح الأحاديث عند ابن حجر العسقلاني في كتابه فتح الباري، الأسطل، 2011م.

د- تحولات الأفعال في السياق القرآني وأثر البلاغي. الهتاري، 2006م.

هـ- أثر العلاقات السياقية في توضيح المعنى المعجمي لألفاظ القرآن الكريم، مع التطبيق على نماذج مختارة، النفيعي، 2020م

و- العلاقات النحوية وأثرها في بناء الأسلوب "رياض الصالحين" نموذجا، سلمة عياض،2010 م

فكل هذه الدراسات علاقتها بموضوع الباحث الحالي علاقة غير مباشرة، وإن اقتربت منه من حيث الإطار العام؛ إلا أنها مختلفة عنه في التناول؛ لكونه يختص بأثر العلاقات السياقية في تحول دلالة الفعل في الحديث المذكور أعلاه، وهو موضوع لم يحظ بالتناول من قبل الباحثين، على الرغم من استحقاقه بالبحث، وجدارته بالدراسة، وأحقيته في الإسهام في هذا المجال الأهم، وإبراز جانب مهم من الجوانب اللغوية في الحديث النبوي.

منهج البحث:

يسلك الباحث المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك باستقراء موطن أثر العلاقات السياقية في التحول الدلالي للفعل، في هذا الحديث الشريف، ثم وصف تلك الظاهر التركيبية النحوية فيها، واستنتاج العلاقات الدلالية منها.

يتكون هذا البحث من مقدمة، ومبحثين أحدهما تمهيد نظري، والآخر تطبيقي، وخاتمة وفيها الملخص والنتائج والتوصيات.

أ- **المقدمة**: وفيها تعريف بطبيعة موضوع البحث، وأهمية دراسته، ودوافع اختياره، ومشكلته، وأهدافه، والدراسات السابقة له، ومنهجه.

ب- **المبحث التمهيد** يتناول مصطلحات ومفاهيم العنوان:

أولا: العلاقات السياقية وأنواعها.

ثانيا: التحول الدلالي وأهميته

ثالثا: الفعل ودلالاته الزمنية

ج- **المبحث التطبيقي:** يتناول أثر العلاقات السياقية في تحول دلالة الفعل الواقع في جواب الشرط، في حديث "من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا ما تقدم من ذنبه".

الأول: تحرير أصل المسألة

الثاني: توجيه أثر العلاقات السياقية في تحول الفعل عن دلالته الأصلية

الثالث: بعض ما ورد في توجيه التحول الدلالي للفعل في هذا الحديث

الخاتمة: فيها ملخص البحث، وأهم النتائج، والتوصيات.

- ثبـــــت المصادر والمراجع
- فهـــــــرس الموضوعات

مفهوم العلاقات السياقية وأنواعها

أولا: العلاقة لغة:

إن مصطلح "العلاقات السياقية" يتكون من عنصرين لغوين هما: "العلاقة" و "السياق"

أولا: "العلاقة" افظ مشتق من (ع ل ق). ويأتي لعدة معان، ومنها: الاناطة، واللزوم، والخصومة، والسوط، ففي مقاييس اللغة فإن ابن فارس -رحمه الله تعالى-، قد ذكر أن: "العين واللام والقاف" أصل كبير صحيح يرجع إلى معنى واحد، وهو أن يناط الشيء بالشيء العالي، ثم يتسع الكلام فيه. ويقال: عَلَّقتُ الشيء أُعلِّقُه تعليقاً، وقد عَلِق به: إذا لزمه. والعِلاقة بكسر العين: السوط ونحوه، والعَلاقة بفتح العين: الحب اللازم للقلب، والخصومة. (ابن فارس، 1979م، 4/ 125-127).

والعِلاقة بكسر العين، يستعمل في المحسوسات، وبالفتح في المعاني. (الجرجاني، الشريف، 1983، 155).

والعلاقة ترد بكسر العين: عِلاقة، وبالفتح: عَلاقة، وهو مفرد، وجمعه: علاقات وعلائق، وهي رابطة تربط بين شخصين أو شيئين. والعلاقة: تعني الصلة بين طرفين. (ابن سيده، 2000، 208، وابن منظور، ١٤١٤، 2: 577).

والمعنى الأخير هو الذي يخدم مسار هذه الدراسة وهو: العَلاقةَ بالفتح وجمعه: العلاقات والعلائق تعني: الرابطة التي تربط بين الشيئين، والصلة التي تصل أحد الأمرين بالآخر في تفاعل، وتماسك، وتلازم، وتسلسل.

ثانيا: العلاقات السياقية اصطلاحا:

إن المعاني اللغوية للعلاقة السابقة تمثل منطلقا للمعنى الاصطلاحي، واهو عبارة عن مجموعة من روابط تربط بين شيئين، وأواصر تصل بين أمرين في تماسك تام، وتلازم متسلسل، ومتفاعل مستمر، وقد ساق بعض الباحثين في هذا السياق جملة من التعريفات، ومنها:

عبارة عن مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها. ويؤكد تمام حسان – رحمه الله تعالى -، أنها في الحقيقة: هي قرائن معنوية، تفيد في تحديد المعنى النحوي، وبها تُفْهَمُ العلاقة الرابطة بين الجزأين، ويعتبر ما قدمه الجرجاني واصطلح عليها بالتعليق، والترتيب، والبناء، والنظم من أهم وأقدم المحاولات في تفسير هذه العلاقات السياقية في التراث العربي (تمام حسان، 2006، ص 178 و191).

وتُعرف أيضا بأنها: العناصر أو المظاهر النحوية الدلالية التي تربط بين أجزاء النص، فتحدث التماسك للنص. (الجراح، عبد المهدي، د، ت، ص 152-153). وعرفها بعضهم بأنها: عبارة عن رابطة معنوية تجمع بين كلمتين في السياق، وتحقق لكل منهما وظيفة نحوية حسب القرائن المعنوية واللفظية. وهي ارتضت مصطلح "العلاقات النحوية" تعبيرا عنها. (عياض، سلمة، 2010، ص14-16).

والباحث يخلص مما مضى إلى أن العلاقات السياقية:

هي الروابط التي تربط بين أجزاء الكلام، وتحدد المعاني المتعلقة بالتركيب، ولها أثر في بناء النص، وتحدد مواقع الكلمات داخل الجمل.

أو بعبارة أخرى أنها: عبارة عن روابط معنوية، أو لفظية تجمع وتربط بين الكلمات في السياق. أي: علاقة كل كلمة بما قبلها، وما بعدها، لأداء المعنى المحدد، وتحقيق وظائف نحوية، حسب القرائن المتضافرة، من أجل الكشف عن طبيعة التراكيب، والربط بين مكونات الكلام بعضها ببعض.

وعليه فإن دراسة العلاقات السياقة حسب المسار الذي يرمي إليه هذا البحث تعني: دراسة ما يحيط بالسياق اللغوي من قرائن لفظية أو معنوية، وما يتعلق به من ظروف سياقية، وروابط نحوية، تعمل في ربط الألفاظ بعضها مع بعض في التركيب تجعله متماسك النسيج. ويمكن إدراك هذا المعنى فيما أشار إليه الباحث عبد المهدي الجراح بأنها تعني دراسة طرق بناء النص، ودراسة أدوات اتساقه، وانسجامه، والكشف عن الأدوات التي تمكن المرء من اكتشاف طرق بناء النصوص المختلفة، وكيفية الحكم عليها من حيث الجودة وعدمها (الجراح، عبد المهدي، د، ت، ص 152-153).

ثالثا: السياق لغة:

لفظة "السياق" مشتقة من مادة "**س، و، ق**"، ومأخوذة من الفعل "**ساق، يسوق**" ويشتق من هذه اللفظة جملة معان لغوية، ومرادفات متعددة، منها:

السوق بمعنى الحدْوُ، والتتابع، في السير، ورد في كتابه "مقاييس اللغة" أن السين، والواو، والقاف أصل واحد وهو حَدْوُ الشيء. يقال ساقه يسوقه سوقا. والسَّيّقة: ما استيق من الدواب. ابن (فارس، 1979م، 3/ 117).

يستخلص من لفظة "السوق" التي يُشتَق منها مصطلح "السياق" حسبما تشير إليه معطيات هذه المعاجم اللغوية معنيين:

أحدهما عام: وهو تتابع الأمور، وتوالي الأمثال بعضها إثر بعض، واتصالها في وحدة متماسكة، متضافرة لتوجيهها نحو تحقيق غاية معينة، وتوارد الأشياء في سبك وانسجام لخدمة هدف واحد، وتقاود الحقائق المتصلة في صورة موحدة للشيء ما.

والآخر خاص: هو سياق الكلام في تتابع، وتماسك، وتسلسل في أسلوب منسجم أجزائه مع بعض. (إبراهيم مصطفى وآخرون، 1972، 475/1). أو سرد الكلام، وورده بسهولة وسلاسة وتوجّهه إلى موضع معيّن. (أحمد مختار،200 م، 2/ 1137).

ثانيا: السياق اصطلاحا:

يمكن أن تقودنا معطيات تلك الاستعمالات اللغوية السالفة الذكر إلى تحديد المعنى الاصطلاحي لمصطلح "السياق"، ما يبرم العلاقة الوطيدة بين التعريفات اللغوية والاصطلاحية، وهناك جملة تعريفات للسياق اصطلاح الدى الباحثين قديما وحديثا، ويبدو أن هذا التنوع لديهم يرجع إلى اتجاهاتهم البحثية المختلفة، وتعدد جوانب منوال دراساتهم، ويستخلص الباحث من تلك التعريفات تعريفا ملائما يخدم اتجاه هذه الدراسة، ويتعلق بموضوع هذا البحث، ويتمثل ذلك في الآتي:

1- السياق هو الإطار الجملي الذي ترد فيه كلمة أو أكثر، باعتبارات لهذه الكلمة أو تلك، وعلى هذا يتعدل معنى الكلمة النحوي تبعاً لتعدد السياقات، أو تبعاً لتوزيعها اللغوي. (أحمد مختار،200 م، 2/ 1137).

2- السياق عبارة عن شبكة من العلاقات، وكل جزء في هذه الشبكة يتأثر بالأجزاء الأخرى، وكل كلمة تستمد قيمتها من تفاعلها، وتقابلها مع الكلمات الأخرى. أو بعبارة أخرى هو تتابع الكلمات في التركيب النحوي، وهو الذي يبين المعنى المراد من اللفظة. (خليل إبراهيم، 1990، ص 105).

3- السياق هو ما يحيط بالنص من عوامل داخلية، أو خارجية لها أثر في فهمه، أو ما يحيط بحال المتكلم، والمخاطَب، والغرض الذي سيق له، والجو الذي نزل فيه (الشهراني، د، ت، ص 29).

4- السياق مجموعة من الكلمات وثيق الترابط، بحيث يلقي ضوءً لا على معاني الكلمات المفردة فحسب؛ بل على معنى وغاية الفقرات بأكملها (فتحي، إبراهيم، د، ت، ص 201-202).

وإن المفهوم الاصطلاحي للسياق قد أخذ حيزا واسعا لدى الباحثين، وتنوعت اتجاهاتهم فيه، ومرجع ذلك هو تنوع المنطلقات؛ حيث ينظر إليه كل في زاوية معينة، وهناك قواسم مشتركة بين هذه التعريفات، والباحث يستخلص منها ما يراه مناسبا حسب مسار هذه الدراسة، ويتمثل فيما يأتي:

السياق هو: الإطار الجامع لشبكة الألفاظ في التركيب النحوي؛ بحيث تكون متتابعة، ومتماسكة في تآلف، وتناسق، ويأخذ بعضها برقاب بعض، وتتأثر كل لفظة بسابقها ولاحقها، وتتفاعل كل واحدة منها مع ما قبلها، ومع ما بعدها، في تعلق كل جزء منها بأخرى، وفي تتابع بلا انقطاع، وترابط بلا انفصال.

وهو عبارة عما يحيط بالنص من ظروف، وعوامل، واعتبارات داخلية أو خارجية، وتتابعه وجريانه على أسلوب معين.

أنواع العلاقات السياقية:

تعد دراسة العلاقات السياقية من أهم قضايا الدرس اللغوي التي درج عليها الباحثون قديما وحديثا، ومن المرتكزات المهمة التي أولى به اللغويون في تجليتها، واشغلت هذه القضية حيزا واسعا في الدرس اللغوي القديم منه قبل الحديث، كما أشغلت عددا من الباحثين، وكرسوا فيه محاولتهم للكشف عن أغوارها، وذلك لما لها من دور داعم في البنية النصية التي تقوم على التماسك، وتعزيز الاتساق للكلام، وربط النص بالمعاني المكونة له، ولهذا يقال: "إن دراسة هذه العلاقات هي دراسة لطرق بناء النص، ودراسة لأدوات اتساقه، وانسجامه. (الجراح، د، ت، ص157).

والعلاقات السياقية تمثل البؤرة الأساسية في فهم النص، واستيعاب الخطاب، وإدراك فحوى الكلام، وهي الروابط البيانية بين عناصر التركيب النحوي، وهي المسؤول عن دلالة الألفاظ في السياق، وتوضيح المعاني الإضافية التي لا تحتملها الألفاظ في حالة إفرادها، والأهمية القصوى التي تتمتع بها هذه العلاقات في الدرس اللغوي يحسن إيراد أهم أنواعها، ولقد حاول بعضهم حصرها فيما يأتي:

1- **الإسناد**: وهو علاقة الرابطة بين المسند والمسند إليه، كالنسبة بين الفعل والفاعل، أو ما يقوم مقامهما، أو بين المبتدأ والخبر.

2- **التخصيص**: وهو علاقة نحوية عامة تربط بين المعنى الإسنادي المستفادة من المسند، وبين طائفة من المنصوبات، وتندرج تحتها مجموعة من القرائن المعنوية الفرعية. وعلاقة التخصيص الكبرى تعين على تحديد الدلالة المناسبة للكلام، وربط أواصر الألفاظ بعضها مع بعض، وتخصيص المعنى اللاحق للكلمة في السياق التركيبي.

3- **النسبة**: وتتمثل هذه العلاقة في كونها علاقة وقرينة معنوية كبرى، وتعرف بأنها إضافة شيء إلى شيء آخر يربطه به، وتندرج تحتها قرائن وعلاقات معنوية أخرى تتفرع منها، وهي قرائن وعلاقات تتخذها النسبة في التحليل، وفهم النص بصور عامة

4- **التبعية**: وهي قرينة ضمن القرائن المعنوية العامة وتندرج تحت ظلالها مجموعة من القرائن الفرعية.

5- **للفظية**: وهي القرائن التي تأثيرها من اللفظ مباشرة كالعلامة الإعرابية، والرتبة، والصيغة، المطابقة، والربط، والتضام، والأداة، والنغمة (تمام حسان، 2006، ص191-194، 223، وهديل، عبد الحليم، 2011، ص 269-270.).

وذهب بعض أصحاب الدراسات اللغوية الحديثة إلى استخدام مصطلحات أخرى تعبيرا عن العلاقات السياقية وأبرزها: العلاقات السببية، وعلاقات التماثل الأسلوبي، وعلاقات التناص، وعلاقة القصد، وعلاقة الإفادة الإعلامية، وغير ذلك. (الجراح، عبد المهدي، د، ت، ص157 - 158، والنفيعي، 2020، ص 52).

وهذه العلاقات تشكل دائرة تكاملية لما سبق ذكره، وإن اختلفت المصطلحات، وكلها تتضافر في إيضاح المعنى الوظيفي النحوي، وتحتل مكانة عالية في التأثير في الفعل لتحول دلالاته الزمنية الأصلية من المعنى الصرفي إلى دلالات زمنية لمعان أخرى وعليه فإن البحث ينطلق من تلك الأنواع في معالجة تأثيراتها في الدلالة الزمنية للفعل بنقلها وتحويلها إلى دلالات زمنية سياقية مختلفة. (تمام حسان، 2006، ص 247 -248).

مفهوم التحول الدلالي

1- التحول الدلالي لغة:

إن المصطلح يتكون من لفظين هما "التحول" و "الدلالة"، فأما لفظ "تحول" في المعاجم اللغوية العربية فإنه يدور حول جملة من المعاني ومن بينها:

الانتقال من مكان إلى آخر، والانصراف عنه إلى غيره. ففي المعجم الوسيط "تَحَوَّلَ": يعني تنقل من موضع إلى موضع، أَو من حال إِلى حال. ويقال: تحول عن الشيء: أي انصرف عنه إِلَى غيره. (إبراهيم مصطفى وآخرون، 1972، 209/1).

التغير من شيء إلى شيء، والانقلاب عن وجهة، وبوجهة إلى أمرٍ آخر، وتبدَّل من حال إلى حال. ففي معجم اللغة العربية المعاصرة: تحوَّلَ: تحوَّلَ إلى وتحوَّلَ عن يتحوَّل، تحوُّلاً، فهو مُتحوِّل، والمفعول مُتحوَّل إليه، وتحوَّلَ الشَّيءُ: مُطاوع حوَّلَ: تغيّر، وانقلب، وتحوَّل الشَّيءُ إلى كذا أي: تبدَّل من حال إلى حال، أو تنقّل من موضع إلى موضع، وتحوَّل: غيّرها، وتحوَّل عن الأمر: انصرف عنه إلى غيره. (أحمد مختار،2000 م، 1/ 586).

أما لفظ "الدلالة" فإنه كذلك يرد لعدة معان، منها ما يأتي:

الدَّلِيل: وهو ما يستدل به، ورد في الصحاح في اللغة والعلوم: الدَّلِيلُ: ما يستدل به، ويقال: قد دَلَّهُ على الطريق، يدُلُّه دَلالة ودِلالة ودُلولة، والفتح أعلى. (الجوهري، د.، ت، ص 1596).

والدَّلَالَةُ: كون الشيء بحالة يلزمه من العلم به العلم بشيء آخر، والأول هو الدال، والثاني هو المدلول. (الجرجاني، 1983، ص 104).

دَلَالَةُ مفرد، وجمعه: دَلَالَاتٌ، ودلائلُ لغير المصدر، ومصدر دلَّ: ما يُفْهم من اللفظ عند إطلاقه يقال: لهذه الكلمات دَلَالَاتٌ خاصّة (أحمد مختار،200 م، 1/ 764).

فالتحول الدلالي في اللغة يُقصد به: التغير الذي يعتري دلالة الألفاظ لينقلها من معان إلى أخرى. أو انتقال وتبدل دلالة الألفاظ من معان خاصة إلى معان أخرى، بحيث تنصرف هذه الدلالات إلى وجهة جديدة إضافية غير أصلية.

وتنطلق الدراسة من أرضية تحول دلالة الفعل الزمنية عن المعنى الصرفي الأصلي إلى معان زمنية أخرى، من أجل تأثير العلاقات السياقية، وهو لا يخرج عن المعاني اللغوية السابقة البيان، وهي: الانتقال، والتغير، والانقلاب، والانصراف.

2- التحول الدلالي اصطلاحا:

إن تلك المعاني اللغوية السالفة الذكر يمكن أن تكون منطلقات تقود إلى تبيين المفهوم الاصطلاحي لهذا المصطلح، إضافة إلى بعض إشارات لطيفة، وشذرات ذكية توجد في مؤلفات بعض النحاة واللغويين، التي يمكن أن تمثل ملامح، ومعالم في تجلية المعنى الملائم له، ومن ذلك ما يأتي:

فقد أشار سيبويه – رحمه الله تعالى-، إلى مشروعية التحول الدلالي من حيث توليد المعاني الجديدة أو الإضافية فيما أكد فيه دور الاتساع في الكلام، فعقد بابا في كتابه بعنوان:" باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في المعنى والايجاز". (سيبويه، 1988، 211/1).

ويقرر تمام حسان: أن العناصر القابلة للتحول والتطور في اللغة هي المفردات ذات الصيغ، وأن الأفعال من ضمن هذه الصيغ التي تصلح للتحول الدلالي، والتوليد المعنوي لإضافة دلالات إضافية، ومعان جديدة على المعنى الأصلي والدلالة الأساسية لها. (تمام حسان، 2006، ص 151)

يراد به التغيرات المختلفة التي تصيب الكلمات من حيث المعنى مرجعها إلى ثلاثة أنواع التضيق، والاتساع، والانتقال. (جوزيف فندريس، د، ت، ص 256).

يتوصل الباحث إلى أن التحولي الدلالي اصطلاحا يظهر في الآتي:

يقصد به تحول دلالة اللفظ، وانتقالها من معنى أصلي إلى معنى آخر من خلال سياقه التركيبي، في ضوء معان نحوية متاحة. وأنه انتقال دلالة اللفظ من مجال إلى مجال آخر في سياق الكلام على غير وجه الخصوص أو العموم.

أما التحول الدلالي للفعل بالخصوص فإنه يتمثل في خروج الفعل عن دلالته النمطية المألوفة من حيث التصرف في أزمنته، وعدم جريانه على المطابقة الزمنية بين الأفعال، إذ يحصل تصرف في الدلالة الزمنية حسب السياق. (الهتاري، 2006، ص 4-5).

فالتحول الدلالي للفعل يقصد به: انتقال الفعل من الدلالة الزمنية الصرفية له إلى دلالات زمنية أخرى نحوية تركيبية يفرضها علاقات سياقية، وقرائن معنوية، أو لفظية. وهذا يبدو أن الدكتور إبراهيم السامرائي كان يلمح إلى هذا المعنى من خلال إشارته إلى حالات تحول الدلالة الزمانية للفعل المضارع حيث يقول:" وهذا يأتي للتعبير عن حالات خاصة، وذلك لأن هذه الدلالة قد تتحصل مما يبرز من قرائن تكون في بناء الجملة". (السامرائي، 1983م، ص 32).

وهو يقصد به التغير الحاصل في الدلالة الزمنية الصرفية الأصلية للفعل إلى دلالة زمنية أخرى، أو الانتقال من هذه الدلالة الصرفية إلى دلالات زمنية معينة، كأن يرد الفعل المضارع بدلالة زمن الماضي أو العكس وهذا الانتقال ليس طلبا للتوسع في أساليب الكلام فقط، بل لأمر وراء ذلك. ". (ابن الأثير، 1983م، 2/ 144).

فالتحول الدلالي في زمن الفعل يظهر جليا فيما يحدث للفعل من تأثيرات في انتقاله من دلالته الزمنية الأصلية المعتادة إلى دلالات زمنية أخرى، تبعا لتأثيرات العلاقات والقرائن، إذ السياق بعلاقاته وقرائنه المعنوية، واللفظية، والحالية هو المحور الأساس لتحديد دلالة زمن الفعل ومعناه في تركيب معين. وهذا الأمر يقرر تمام حسان أيضا حيث يؤكد أن الأفعال من ضمن الصيغ التي تصلح للتحول الدلالي، والتوليد المعنوي لإضافة دلالات زمنية جديدة على الدلالة الزمنية الأصلية. ((تمام حسان، 2006، ص 151).

الفعل وحَدُّه:

يعد الفعل من أهم مرتكزات الجملة العربية لما له من دور بارز في تأليف الكلام، وسياقة التركيب، وقد حظي بعناية فائقة من علماء اللغة عبر العصور المختلفة، واهتموا به بالبحث والدراسة حول قضاياه المتنوعة، صرفية، ونحوية، ودلالية، وقد أشار بعض النحاة المحدثين إلى هذه العناية بقضية الفعل ". (السامرائي، 1983م، ص 15).

وللمكانة العالية التي يحتلها الفعل في التركيب، وأهميته القصوى بين أنواع الكلام اشغل حيزا كبيرا في مباحث اللغويين النحويين، وغيرهم. وهو ما لا يُستغنى عنه في الجملة الفعلية، يقول سيبويه في هذا الشأن مبينا الدور البارز للفعل في بناء الكلام:"هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا ". (سيبويه، 1988، 1/ 23). وهذا يبرز الأهمية القصوى لدور الفعل في الجملة، بكونه عنصرا ذا شأن بارز في تكوين الكلام، ومِنْ علماء العربية مَنْ أكد ذلك الدور البارز للفعل في تقريرهم لكونه يمثل أحد ركني الجملة الفعلية في العربية وهما المسند والمسند إليه، وأن هما عمدة الكلام. ((تمام حسان، 2003، ص 121، والسامرائي، 2000، 14/1).

وقد عرف سيبويه – رحمه الله تعالى-، الفعل بقوله:" وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فذهب، وسمع، ومكث، وحمد. وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرا: اذهب، واقتل، واضرب. ومخبرا: يقتل، ويذهب، ويضرب. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت. (سيبويه، 1988، 1/ 12). ويستخلص من هذا التعريف ما يأتي:

أولا: أنه يقصد بأن الأفعال أخذت من الأسماء وهي المصادر، وهو المذهب الذي عليه أغلب النحاة البصريين، وأكد ذلك بالأمثلة " والأحداث نحو الضرب، والحمد، والقتل".

وثانيا: أن كلام سيبويه هذا يوحي بما عليه أغلب النحاة البصريين في أن المصادر هي أصل المشتقات، خلافا للكوفيين الذين يذهبون إلى أن الأفعال أصل المشتقات. (الأنباري، 2003م، 1/ 8).

وأخيرا: فيه ربط الفعل بالأزمنة الصرفية الثلاثة في الحد، ونص السيرافي مؤكدا ذلك، بأن حد الفعل: دلالته على الحدث والزمان. (السيرافي، 2008م، 1/ 15). وقد اتبع معظم النحاة هذا التعريف الذي أورده سيبويه، ويرى بعضهم أنه يتضمن أمرين: **أحدهما**: الدلالة على معنى في نفسه والحدث. **والآخر**: الاقتران بأحد الأزمنة الصرفية الثلاثة بالوضع (ماض، مضارع، أمر). (الزمخشري، 1993م، ص 319، وابن يعيش، 2001، 1/ 81، والسهيلي، 1992م، ص51).

ويبدو أن أبا حيان – رحمه الله تعالى-، كان أكثر دقة في تحديده لحد الفعل، فقد نقل عنه السيوطي – رحمه الله تعالى-، أن حده: أن يدل على الحدث بلفظه، وعلى الزمان بصيغته، أي كونه على شيء مخصوص، لذلك تختلف الدلالة على الزمان باختلاف الصيغ، ولا تختلف الدلالة على الحدث باختلافها. (السيوطي، 1989، ص 46). فإنه فرق بين الدلالة على الحدث وبين الدلالة على الزمن، لكون دلالة الحدث قد أختلف عن دلالة الصيغة الصرفية المفردة للفعل؛ لما يطرأ له من ظروف سياقة مختلفة، فتدل دلالة الحدث على زمن نحوي، وهذا ما أشار إليه تمام حسان "أن معنى الزمن النحوي يختلف عن معنى الزمن الصرفي من حيث إنَّ الزمن الصرفي وظيفة الصيغة، وإن الزمن النحوي وظيفة السياق تحددها الضمائم والقرائن". (تمام حسان، 2006م، ص 242). فيبدو أن أبا حيان كان يلمح إلى هذه الحيثية وهذا الاحتمال بإشارة ذكية التي سبق ذكرها آنفا.

ومن النحاة المعاصرين من ذهب إلى نوع من التوسع في ذلك، أن "الفعل مجموعة من أصوات ذات نظام معين، يأخذ وظائف معينة في الاستعمال اللغوي الاجتماعي، فيأخذ وظيفة دلالية وأخرى صرفية، وثالثة نحوية". (الفضلي، 1982م، ص 17). ويخلص الباحث إلى الأمور الأتية:

أولا: أن حد الفعل وتعريفه كان محل اتفاق بين معظم النحاة، مع محاولة بعض المتأخرين في إضافة جزئيات (الفضلي، 1982م، ص 12-13). ويظهر أن تلك الإضافات لا تخرج عن عموم الدلالة على الحدث والزمان، ما يجعلها داخلة فيما ذهب إليه القدماء.

ثانيا: أن القول بأنه "ما دل على اقتران حدث بزمن" تعريف جامع ومانع، وهو أشمل من قولهم: "ما دل على حدث وزمن ماض أو مستقبل". (الزجاجي، د ت، ص 53). وأما ما ذهب إليه الشيخ الرضي – رحمه الله تعالى، في استدراكه على من سبقه في أن التعريف ليكون مانعا وجامعا كان من الأولى والأجدر أن يقال: "الفعل ما دل على معنى في نفسه، مقترن بزمان من حيث الوزن". (الشيخ الرضي، 1996م، 1/ 25). فأضاف إليه كملة "الوزن" لتكون حد التعريف في نظره دقيقا أكثر. ولا غضاضة في ذلك في التعريف، وإنما هو إشارة خفية منه إلى ما قد يحدث للفعل من تحولات عن زمانه حسب ظروف سياقية.

وأُضِيف إلى دلالة الفعل على الحدث والزمن مدلولا آخر وهو الإسناد، ويقصد به النسبة إلى الفاعل. ومنهم من أنكر دلالة الفعل على الزمن، كما نُقل عن الأصوليين ذلك. (جمال مصطفى، 1405، ص 144-159). ويرى الباحث أن هذه الإضافة إضافة في الشكل لا في المضمون.

ثالثا: أن انكار دلالة الفعل على الزمن ليس حديث عهد في القضية، فقد وُجِد خلاف من لدن النحاة القدماء في قضية عدم دلالة الفعل على زمان معين بصيغته الصرفية دائما، إلا إذا سِيقَ في سياق نحوي. (أبو حيان، 2013م، 1/ 49). وهو الصواب؛ لأن الدلالة على الزمن هنا يقصد به أصالةً في الزمن الصرفي لا الزمن النحوي؛ لأنه قد تخضع صيغة الفعل لظروف سياقية في التركيب فتتحول من الدلالة الزمنية الصرفية الأصلية إلى الدلالة الزمنية السياقية النحوية؛ لكون الفعل في السياق تحكمه ملابسات العلاقات والقرائن والظروف المحيطة به.

أنواع الفعل باعتبار دلالته الزمنية

وإن أقسام الفعل من حيث الدلالة على الزمن محل خلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، إذ يرى جل البصريين أن الفعل ثلاثة أنواع: ماض، ومضارع، ومستقبل (أمر)، يتأكد ذلك فيما أورد سيبويه بيانه وأوضحه بالأمثلة بقوله:" ما بنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فذهب، وسمع، ومكث، وحمد. وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرا: اذهب، واقتل، واضرب. ومخبرا: يقتل، ويذهب، ويضرب. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت". (سيبويه،1988، 1/ 12).

غير أن الزجاجي يلمح إلى مخالفة ذلك التقسيم الثلاثي مشيرا إلى أن "الفعل على أوضاع النحويين، ما دل على حدث، وزمان ماض، أو مستقبل" (الزجاجي، 1986م، ص 52). فقد اكتفى بالنوعين فقط هما الماضي والمستقبل، ويستقر مذهبه على أن التقسيم ثلاثي، إلا أنه خالف في النوعية له، لعدم إدخال فعل الأمر فيه، وهو تقسيم مغاير لما سار عليه أكثر البصريين القدامى، ويقصد بالمستقبل المضارع بنوعيه، فأخرج فعل الأمر من التقسيم على نهج الكوفيين. (الزجاجي، د ت، ص 52). وأما الكوفيون والأخفش ومن شياعهم فإنهم خالفوا البصريين في هذا التقسيم للفعل، وإنما قسموه باعتبار آخر هو أنه ينقسم إلى ماض، ومستقبل، ودائم. ويقصدون بـ "مستقبل" الفعل المضارع، أما "دائم" فإن المراد به عندهم اسم الفاعل المطلوب للمفعول، وأما الأمر فإنه مقتطع من المضارع في مذهبهم، فعلى مذهب الكوفيين يكون تقسيم الفعل ثنائيا. (السيوطي، د.ت، 1/ 34، والأندلسي، 2001م، ص 431، وشوقي ضيف، 1968، 197).

وجنح بعض النحاة المتأخرين، إلى ترجيح رأي الكوفيين في أن فعل الأمر جزء من المضارع ومقتطع منه لأنه مدرج ضمن دائرته من حيث الدلالة على المستقبل، وحجتهم في ذلك أنه طلب، وهو حدث غير أن دلالته الزمنية ليست واضحة، إذ إن الحدث في هذا الطلب غير واقع مباشرة إلا بعد زمن التكلم، وقد لا يقع، وإنما يدل على إنشاء طلب الفعل أو الترك إذاً فهو في داخل المضارع المستقبل. (السامرائي، 1983، ص 21-22، وشوقي ضيف، 1968، ص 197، وكمال رشيد، 2008م، ص 39، والفضلي، 1982م، ص 54).

أزمنة الفعل باعتبار دلالته:

إن قضية زمن الفعل في العربية من حيث الدلالة، تردنا إلى ذلك التقسيم الثلاثي في التراث العربي من القِدَم حيث ارتبط كل قسم بزمن معين (ماض، مضارع، أمر)، لأنهم نظروا إلى هذه الدلالة الزمنية للفعل باعتبار صيغته الصرفية المفردة، ولم يفرده معظم النحاة العرب القدامى الزمن النحوي الذي يرتبط بملابسات السياق في مباحثهم النحوية، وإنما جاءت منهم إشارات ذكية إلى هذا المعنى متناثرة في مؤلفاتهم، وقد أشار الدكتور كمال رشيد إلى نحو ذلك أنهم لاحظوا احتمال اختلاف زمن الصيغة الواحدة باختلاف التراكيب النحوية، ونسبوا ذلك الاختلاف إلى ما تطرأ لصيغة الفعل من الأدوات، كـ "السين، وسوف" في تخليص المضارع للزمن المستقبل، و "لم" في المضارع بمعنى الزمن الماضي. (كمال رشيد، 2008م، ص10-11).

أما اللغويون الْمُحْدَثُونَ فقد فطن بعض منهم إلى أهمية الدلالة الزمنية للفعل في السياق، فأولوا به عناية فائقة، وأفردوا له مباحث في دراساتهم، وناقشوا قضاياها، ووجدوا أنه ليس من الضرورة أن ترتبط الدلالة الزمنية للفعل بتلك الأقسام الثلاثية (ماض، حال، مستقبل) في كل الأحوال، وقد ذهب تمام حسان إلى تأكيد ذلك أن النحاة القدامى بنوا التقسيم الثلاثي للفعل على الدلالة الزمنية بحسب الصيغة الصرفية له، دون ما اعتبار للزمن النحوي الذي يحكمه السياق، وملابساته؛ من علاقات، وقرائن، وهو يختلف

عن معنى الزمن الصرفي، لأن الزمن الصرفي وظيفة الصيغة، والزمن النحوي وظيفة السياق، تحددها العلاقات والقرائن. مؤكدا هذا المعنى أن الزمن النحوي يحكمه نظام العلاقات في السياق، فمجال النظر فيه هو السياق، وليست الصيغة المنعزلة، لكون الزمن الصرفي قاصرًا عن تحديد معنى الصيغة يبدأ بها وينتهي بها، ولا يكون لها عندما تدخل في منظومة السياق. (تمام حسان، 2006م، ص 242).

ويقول الدكتور كمال رشيد: "إن الصيغة وهي واقعية في السياق قد تختلف دلالاتها الزمنية عما كانت عليه في حالة الإفراد، تأتي لتنفيذ أزمنة أخرى مغايرة تبعا لنوع الجملة، وما فيها من قرائن لفظية، ومعنوية، وحالية، فقد تدل صيغة الماضي على الحال والاستقبال". (كمال رشيد، 2008م، ص41-42).

بل إنه قد ذهب بعضهم إلى أن مصطلحات الفعل (ماض، مضارع، أمر) ليست قادرة على استيعاب ما يجري للفعل من تغيرات زمنية في الاستعمال اللغوي داخل التراكيب المختلفة؛ لأن الدلالة الزمنية له تختلف باختلاف التراكيب، والسياقات، فيتحول الماضي إلى مستقبل، والمستقبل إلى ماض، وهكذا دوليك، فتحصل للفعل دلالات زمنية تبرزها قرائن وعلاقات سياقية؛ لأن دلالة الفعل الزمنية أوسع من تلك الدائرة الثلاثية، ومن هذا المنطلق يذهب بعض النحاة من المُحْدِثِينَ إلى التفرقة بين الزمن الصرفي والزمن النحوي للفعل في الجملة. (تمام حسان، 2006م، ص104و السامرائي، 1983، ص23 -30).

ومنهم من يرى أن الدلالة الزمنية للفعل ذات طبيعة نحوية، وأن السياق وما ينوط به من علاقات وقرائن، هو ما يكشف عن هذا الزمن النحوي، ويعتبر الفعل في منظومة السياق ذا تغير، وتحول، فقد يكون ماضي الأصل، فتتخلص دلالته الزمنية للمستقبل، بحكم المنظومة، وقد يكون مستقبلا بصيغته الصرفية فتتعين دلالته الزمنية للماضي أو الحال داخل السياق، وأن الزمن يشكل مستويات، ومنها: المستوى الصرفي الذي يأتي من الصيغة المفردة للفعل، والثاني: المستوى النحوي وهو يتضمن مجرى السياق. (السامرائي، 1983، ص23 -30).

فالدلالة الزمنية للفعل داخل السياق، لها خاصية موقعية تختلف عما كان عليه الفعل في حالة الصيغة المفردة، إذ إن للعلاقات السياقية والقرائن قدرة وسلطة تفرض عليه أحوالا ومطالب تصرفه عن المعنى الصرفي المرتبط بالصيغة، وتتحول إلى المعنى السياقي، أو النحوي المتعلق بالتركيب، ليتيح له مجالا أوسع، فيدل على الزمن بهيئته، وقد يدل عليه بقرينة معينة من القرائن، وقد تقوم القرينة بسلب دلالته على الزمن الصرفي. (تمام حسان، 2006م ص105و عبد القادر، 2002، ص471، والفضلي،1982، ص27). فالفعل لا يحتفظ بدلالته الزمنية الصرفية الأصلية المفردة داخل السياق دائما، وفي كل الأحوال. (كمال رشيد، 2008م، ص36).

وإن الزمن النحوي وظيفة السياق، وليست وظيفة صيغة الفعل المفردة، ما يتيح له التحول من زمن إلى آخر، فما يكون على صيغة الماضي قد يدل على الزمن المستقبل، والذي على صيغة المضارع قد يدل فيه على الزمن الماضي، وهذا ما أسماه النحويون المعاصرون بالزمن النحوي أو السياقي، أو الموقعي، وهو جزء من ملابسات ظواهر السياق المختلفة. (تمام حسان، 2006م، ص104-105).

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن الدلالة الزمنية للفعل غير مرتبطة في كل الأحوال بدلالة صيغة الفعل الصرفية المفردة، بل هناك أحوال تكون الدلالة الزمنية مقيدة بالسياق، وما يحيط به من قرائن وعلاقات لفظية، أو معنوية. وهذا ما يتيح للفعل تحولات متعددة من الدلالة الزمنية الصرفية، إلى الدلالة الزمنية النحوية، وليكتسب بذلك معان إضافية جديدة تبعا للاستعمال اللغوي والمواقف المتباينة.

المبحث التطبيقي: أثر العلاقات السياقية في تحول دلالة الفعل

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ – رضي الله عنه-، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم-: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ، إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». (البخاري، 1311 هـ، 1/ 16، ومسلم، 1955م، 1/ 524.

تحرير أصل المسألة:

وردت صيغة الفعل "غُفِرَ" في هذا الحديث النبوي بصيغة الماضي حسب هيئتها الصرفية، والأصل في الفعل الماضي أن يدل على معنى ما مضى من الزمن، إلا أن كونه وارد في سياق الشرط، ووقوعه جواب الفعل الشرط "يقم"، الذي جاء مستقبلا لفظا ومعنى، والأصل في فعل الشرط وجوابه أن يتطابقا ويتحدا في الدلالة الزمنية يعتبر ذلك مخالفة وعدولا عن الأصل المعتاد في التركيب النحوي (العيني، د. ت، 1/ 226). وينبئ بوقوع التحول في الدلالة الزمنية للفعل هنا عن الأصل الصرفي، حيث وقع الجزاء بالماضي مع أن الغفران في زمن الاستقبال، مع كون "غُفِر" جواب شرط ماضي اللفظ، ومستقبل المعنى لأجل أثر العلاقة السياقية، وهذا التحول الدلالي للفعل هنا قد يشكل فهم الحديث لدى المتلقي، ما يثير تساؤلا لديه، وذلك لخروجه عن الاستعمال المألوف، وانحرافه عن النمط المعتاد، مما جعل بعض النحاة ذهبوا فيه إلى تضعيفه، ومنعه بعض الآخرين.

تحديد العلاقة السياقية المؤثرة:

إن العلاقة السياقية التي أثرت في صيغة الماضي في هذا الحديث النبوي، تأثيرا معنويا هي "مَنْ" الشرطية، وهي تندرج تحت منظومة العلاقات السياقية الإسنادية، مع كونها من أدوات الشرط، وذلك نظرا إلى محلها في هذه الجملة؛ حيث وقعت في محل الابتداء، فإن ذلك تجعلها علاقة إسنادية التي تتمثل في كونها علاقات الربط بين المسند والمسند إليه، ولتضافر وظائف العلاقات السياقة فإنها تكتسب معنى علاقة التخصيص هنا لكونها تتضمن معنى الشرط، وكونها شرطية في محل ابتداء، و"يقم" جملة فعلية وقعت فعل شرطت أثرت الصيغة "غفر" بها وتحولت عن دلالة زمنها الأصلي إلى معنى المستقبل لمناسبة فعلها الشرطي.

ومما يسوغ لـ "مَنْ" الشرطية وظيفة التأثير في الفعل هنا، وتحولها عن دلالتها الزمنية الأصلية كونها شرطية، حيث يرى زمرة من النحاة كالسهيلي، وابن مالك، والحازمي، وغيرهم أنها اسم من أسماء الشرط التي لها أحقية صدر الكلام في الأصل، ومن أجل كونها أداة من أدوات الشرط فإنها إذا دخلت على صيغة الفعل الماضي، في سياق أسلوب متضمن معنى الشرط، أثرت فيها تأثيرا معنوياً في دلالتها الزمنية بنقلها من معنى الماضي، وتحويلها إلى الدلالة على معنى الزمن المستقبل، وهي كشأن بقية أدوات الشرط في ذلك. (ابن مالك، 1992م، 1/ 329، والسهيلي، 1992م، ص143، والسامرائي، فاضل، 2000م، 4/ 58).

توجيه المسألة:

إن استخدام لفظ المضارع المستقبل في قوله –صلى الله عليه وسلم-، "من يقم" في الشرط، ثم الإتيان بفعل الجزاء بلفظ الماضي "غفر"، فيه خروج عن المألوف في مثل هذا النمط؛ إذ المعروف هو الإتيان بلفظ المضارع المستقبل مثله في الجزاء، كما وقع في الشرط، للمطابقة بينهما، وجريان الكلام على الأصل المألوف في التركيب، إلا أن الخروج عن هذا الاستعمال المعتاد، وإحداث هذا الانتقال في دلالة زمن صيغة الفعل "غفر" لتدل على زمن الاستقبال، يشكل تحولا في الدلالة، والذي يسوغ هذا التحول هنا للفعل الماضي ما يأتي:

أولا: اقتران الصيغة بـ "مَنْ " الشرطية، فتأثرت بها تأثرا معنويا، لكونها تتضمن معنى الشرط، وأن لفظ "غُفِرَ" في هذا السياق جواب وجزاء لفعل الشرط "يَقُمْ"، وهو مستقبل، والحدث في أسلوب الشرط يكون وقوعه في المستقبل؛ لأنه متعلق بوقوع غيره، لا فيما مضى حسبما تقرر لدى النحاة. (ابن مالك، 1992م، 4/ 92، وابن يعيش، 2001م، 5: 105، 1: 219، وابن هشام، 1985م، ص 44، وأبو حيان، 1997، 1/ 65).

ثانيا: مجيء فعل الشرط على صيغة المضارع المستقبل "يُقِم"؛ حيث يتطابق معنى الفعلين ما يحقق نكتة المشاكلة والاتحاد بينهما في الزمن. ابن القيم، 2019م، 1/ 106-107

ثالثا: إدراك زمن الاستقبال في صيغة الماضي "غُفِرَ" ضمنيا؛ لأن المعنى يشير إلى أن الغفران مترتب على القيام في المستقبل، وهو غير متيقن، ولذلك ورد بصيغة المستقبل "يقم"، بلفظ المضارع، لأن قيام ليلة القدر غير متيقن كقيام رمضان الذي ورد بصيغة الماضي، "من قام" فلذلك ورد بلفظ المستقبل. (ابن القيم، 2019م، 1/ 106-107).

وهذا يجعل المعنى العام لسياق الحديث منسجما مع ما حدث في دلالة الفعل "غفر" من التحول الزمني عن أصله الماضي، وبذلك يزول الغموض في الكلام، وينشئ الفهم المشترك بين المتكلم والمتلقي؛ حيث يدرك الآخر أن صيغة الفعل ضمن سياق الشرط يدل على الزمن المستقبل، لأن وقوعه متعلق بوقوع شرطه، وقد تقرر هذا المعنى لدى معظم النحاة أن الشرط إنما يكون فيما يستقبل من الزمان، لأنه يعني تعليق الشيء على الشيء، وإنما هو حقيقته وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود، ولا يكون هذا المعنى فيما مضى، ولهذا المعنى الذي يتضمنه أسلوب الشرط أكدوا أن وقوع صيغة الفعل الماضي في سياق الشرط بعد أداة من أدوات الشرط، تتأثر دلالتها بها تأثرا معنويا، ما يجعلها تتحول من معنى زمنها الأصل الصرفي الماضي الضيق، لتتخلص إلى معنى الزمن الواسع، وتدل على الاستقبال، وإن كان اللفظ ماضيا صرفيا.(ابن مالك، 1405، 67، والمبرد، د. ت، 1/ 185، 2/ 50). وإن مجيء صيغة الماضي دلالةً على معنى زمن الاستقبال متأثرة بـ "من" الشرطية، في سياق يتضمن معنى الشرط استعمال له مسوغاته في العربية، ولقد تناوله ثلة من النحاة، مستشهدين بأنماط في كلامهم نحو: "من اجتهد فله الخير"، ومن نظائره نحو قوله -سبحانه وتعالى ﴿ مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِّنْهَا وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ﴾. (النمل: ٨٩)

فإن صيغة الفعل الماضي في الآية "جاء" وقعت بعد "مَنْ" الشرطية، ومعناها: يجيء، أي بحدوث التحول فيها ونقل دلالة الماضي إلى معنى المستقبل لتضمنها معنى الشرط لأن المراد منه من بالحسنة يوم القيامة كما يدل عليه السياق. (عبد الله علوان وآخرون، 2006م، 1/ 672، ابن عاشور، 1984م، 5/ 538). ونحوه من أدوات الشرط كـ "إِنْ" في قوله تعالى: إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَاۖ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴿٤﴾(التحريم: ٤). حيث ورد فعل الشرط مضارعا وجاء جوابه ماضيا بمعنى المستقبل، ونظيره فيما جاء في "مَنْ" كقول الأعشى (1987م، 1/ 138):

إِنَّ مَنْ لَامَ بَنِي بِنْتِ حَسَّا نَ أَلُمْهُ وَأَعْصِهِ فِي الْخُطُوبِ

وذهب بعض من النحاة إلى القول بأن "إِنَّ" في البيت ضمير شأن، والتقدير: إِنَّهُ أي الشأن، لأن اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله، وهو يسوغ كون "من" مسندا إليه، ويدلل على شرطيتها كذلك لكون وجود مسوغ لهذا المعنى فيه، وهو المضارع المجزوم الذي وقع جواب الشرط؛ حيث إنه شرط لجزمه "ألمه" ثم عطف عليه و"أعصه في الخطوب"، وذلك لوجود في "إن" ضمير محذوف، مما جعل "من" اسم شرط، ولأنه له صدر الكلام. (وابن هشام، 1985م، ص 789).

ومنه ما ورد عن عَائِشَة، -رضي الله عنها-، في أبي بكر الصّديق، -رضي الله عنه: " مَتى يقم مقامك رق" حيث ورد فعل الشرط بلفظ المضارع "يقم" بعد أداة الشرط، وجوابه وقع ماضي اللفظ ومستقبل المعنى "رق". (العيني، د. ت، 1/ 227). وهذا يؤكد أن "مَنْ" في البيت شرطية، وصيغة الفعل الماضي وقعت في معنى الزمن المستقبل لأنها تأثرت بها هنا لكون من منظومة العلاقة السياقية التخصيصية، وما يسوغ ذلك كذلك هو عطف عليه بفعل مستقبل "ألمه"، حيث وقع جواب شرط، ما يؤكد أن معنى صيغة الماضي "لام" مستقبل، وإن بقت محافظة على أصلها الصرفي، وذلك أن أدوات الشرط لها سيطرتها على تغيير دلالة صيغة الفعل من زمنها الصرفي إلى زمن نحوي، وقلب معنى الفعل من الماضي إلى معنى المستقبل، مع بقاء اللفظ على حاله، كما مضى ذكره آنفا.

ويأتي هذا التحول في دلالة زمن صيغة الفعل الماضي في الحديث النبوي السابق لتحقيق أغراض تعبيرية يسعى لها المتكلم في إحداث العدول في صيغة الفعل منها: إفادة تنزيل المنتظر منزلة الواقع المتيقن، جاء في عمدة القاري، أن وقوع الجزاء بالماضي، والغفران في زمن الاستقبال للأشعار بأنه متيقن الوقوع، متحقق الثبوت فضلا من الله تعالى على عباده ولم تكن الصيغة لتتضمن هذا المعنى فيها لو وردت على معنى دلالتها الزمنية الصرفية المعتادة. (ابن القيم، 2019م، 1/ 44).

بعض آراء في توجيه المسألة:

وقد ذهب بعضهم إلى مذاهب متباينة في تبيان سبب هذا التحول الزمني، في كون فعل الشرط مستقبلا لفظا ومعنىً، وجوابه يأتي بلفظ الماضي، مستقبل المعنى، كما وقع في هذا الحديث النبوي، "من يقم ...غفر"، فطائفة أجازته، وأخرى منعته، ومنهم من ضعفه، وتفصيله فيما يأتي:

المذهب الأول: الجواز مطلقا، وحجتهم أنه ورد ذلك في أفصح كلام العرب، لأن الماضي وقع لفظا لا معنى، وإنما معناه مستقبل، وهذا ما يراه ابن مالك، وأيده بقوة مستشهدا بورود ذلك في فصيح الكلام كقوله –تعالى: إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ (4) (سورة الشعراء،4)؛ حيث عطف على تابع جواب الشرط وهو "ننزل" بـ "ظلت" أي: إن نشأ ظلت أعناقهم لما ننزل خاضعين، فوقع الشرط مضارعًا، وعطف على تابع للجواب بما هو ماض لفظًا لا معنى، والتابع فِيحكم الجواب، وكان مقتضى الكلام أن يكون الفعل المعطوف على فعل الشرط الذي وقع مضارعا مستقبلا، وعدل عن ذلك إلى لفظ الماضي، ولكن المعنى يتحول إلى معنى السياق تأثراً به، وبقرينته فيكون مستقبلا زمنا، وإن بقت اللفظ على صيغته الصرفية. وكما استشهد لذلك بنظيره في قول: (نهشل، 1405، ص 67).

يَا فَارِسَ الْحَيِّ يَوْمَ الرَّوْعِ قَدْ عَلِمُوا وَمِدْرَه الخَصْمِ لَا نِكْساً وَلَا وَرَعا
وَمُدْرِكُ التَّبْلِ فِي الأعدَاءِ يَطْلُبُهُ وَمَا يَشَأْ عِنْدَهُمْ مِنْ تَبْلِهِمْ مَنَعَا

حيث وقع الماضي "منع" بمعنى الاستقبال. وصاحب "شواهد التوضيح" يرى أن هذا هو المختار، أعني جواز مجيء صيغة الماضي في الجزاء بمعنى المستقبل مع كون صيغة فعل الشرط مضارعا مطلقا، واختياره مبني على تعليل له، ومفاده أن المستقبل في هذا الباب هو الأصل والماضي فرع عليه (ابن مالك، 1405، 67-70).

وقد حكى السيرافي ما يشير إلى مذهب سيبويه -رحمهما الله تعالى-، في مثل هذا التحول؛ حيث يرى جواز نحو: "إِنْ قُمْتَ قُمْتُ، أنه وقع موقع "إن تقم أقم". أي: أن دلالة صيغة الماضي فيه تحولت إلى معنى الزمن المستقبل. (السيرافي، 2008م، 1/ 78). وجاء في شرح المفصل، أن الماضي قد وقع موقع الفعل المضارع في الجزاء في مثل هذا المثال المذكور آنفا. (ابن يعيش،2001، 4/ 208). بل إن ابن القيم الجوزية -رحمه الله تعالى-، قد أشار إلى اتفاق جل النحاة البصريين على الجواز فيه، أي: كون فعل الشرط مضارعا، وفعل الجزاء ماضي اللفظ، مستقبل المعنى، وأيد ما اختاره ابن مالك فيه، وأن ما ذهب إليه من جوازه هو عين الصواب، فأوضح أن ورود لفظ الماضي في الجواب جاء لسبب التأثير اللفظي والمعنوي، ولهذا المعنى المستفاد من التأثير هو ما جعلهم قلبوا لفظ الفعل الماضي إلى معنى الزمن المستقبل في الشرط، حتى يظهر تأثير الشرط فيه واقتضاؤه له. (ابن القيم، 2019م، 1/ 106).

المذهب الثاني: المنع إلا في ضرورة شعر، فقد ذهب بعض النحاة، إلى أن استعمال الشرط مضارعا نحو: "يقم"، والجزاء ماضيا مثل: "غفر"، ممنوع غير مسوغ في كلام العرب الفصيح إلا في حالة الضرورة في الشعر، وأنه خلاف الأصل المعتاد، فقد ذكر السيرافي إنكار المبرد على سيبويه في كون الجزاء بالماضي، على أن المستقبل هو الذي انقلب إلى الماضي لفظا ومعنى. (السيرافي، 2008م، 1/ 78).

المذهب الأخير: الضعف، ذهب بعض شراح الحديث إلى أن ما وقع في هذا الحديث، يدخل ضمن تصرف الرواة، وأن استعمال صيغة الماضي بمعنى الاستقبال ضعيف، ومحل خلاف بين أهل العربية، إضافة إلى أن هناك روايات أخرى لهذا الحديث بلفظ المضارع في كل من فعل الشرط والجزاء، وهذا ما جعلهم ينكرون هذا الذي وقع في هذا الحديث. (ابن حجر، 1390م، 1/ 91).

والذي يبدو هنا هو ترجيح المذهب الأول، أي: القول بالجواز، وذلك أن ورود صيغة الماضي بمعنى المستقبل له مسوغ في اللغة العربية، ومذهب كثير من أرباب العربية، فقد وردت نظائر غريزة في استخدام صيغة الماضي بمعنى زمن الاستقبال في كل مستويات اللغة، وفي القرآن الكريم الذي هو أفصح كلام على الاطلاق، وفي الشعر العربي الفصيح كذلك، كما اتضح ذلك في ثنايا هذا الصدد، إضافة إلى أن سيبويه- رحمه الله تعالى- قد ذكر أن استعمال صيغة زمن فعل موضع فعل آخر معمول به في اللغة حيث قال: "وقد تقع نفعل موضع فعلنا في بعض المواضع " واستشهدا عليه بقول البيت، (سيبويه،1988، 3/ 24).

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلتُ لا يَعْنِينِي

وهذا إشارة واضحة إلى جواز التحول في صيغة فعل عن زمنه الأصلي إلى آخر، حسب الأزمنة النحوية، بتأثير علاقات السياق، وقرائنه المختلفة، ويبقى الأمر في هذا الباب مطلقا في كل ما يسوغه أثر هذه القرائن السياقي، بل إن أكثر جهابذة النحاة أكدوا مشروعية هذا التحول الدلالي في الفعل من زمنه الصرفي إلى معنى زمن سياقي، كابن جني – رحمه الله تعالى-حيث نص على هذا المعنى أنه قد يأتي لفظ الماضي ومعناه الاستقبال. (ابن جني، 2/ 333).

ويضاف إلى ذلك ما ذهب إليه بعض شراح الحديث ردا على القول بتصرف الرواة، وتعقيبا على مثل هذه الدعوى، ومفاده: كيف رضي أكثر الرواة بهذا التصرف، والحال أن المؤلف نقح كتابه كما ينبغي، وقرئ عليه مرارا وعديدا، والقرائن دالة على أنه من وضع المؤلف. (العيني، د. ت، 18/ 214، وابن بطال، 2003م، 2/ 30).

فيتضح مما سبق أن وقوع التحول من صيغة المضارع الواقعة فعل شرط نحو: "يغفر" إلى استخدام صيغة الماضي فعل جواب وجزاء له في: "غفر"، نوع من خرق العرف اللغوي في المطابقة بين فعل الشرط والجزاء، إذ إن المألوف في الغالب في أسلوب الشرط التطابق بينهما، إلا أن هذا الانتقال إلى استعمال صيغة الماضي الصرفية، سائغ في كلام العرب، ومسموح به في أسلوب الشرط، والعلاقة السياقية الإسنادية "مَنْ" هي المؤثر لإحداث هذا التحول الدلالي لهذه الصيغة، ونقلها عن دلالتها الأصلية الماضوية، إلى معنى الاستقبال.

والظاهر أن الباعث في التحول الدلالي في زمن الفعل هنا يأتي لتحقيق أغراض تعبيرية، ولتوليد معان إضافية، ودلالات سياقية جديدة، لم تكن لتتحقق لولا وجود هذا التحول في الصيغة، ولم يكن ليحصل لو جاء الكلام على النمط المعتاد. فاستخدام الجزاء "غُفِرَ" بلفظ الماضي مع كون فعل شرطه مضارعا "يقم" في الحديث السابق، فإنما وقع لنكت بلاغية، وأغراض تعبيرية، ومنها:

أولا: إشعار بوقوع المغفرة من الله تعالى، وأنه متيقن الثبوت تفضلا منه عز وجل للمؤمنين.

ثانيا: تأكيد للجزاء، وتحقيق لوقوعه، لأن الثاني لا يقع إلا بعد الأول. (السهيلي، 1992م، ص113، وابن القيم، 2019م، 1/ 136). قال الكرماني: "فإن قلت فما بال الجزاء لم يطابق الشرط في الاستقبال مع أن المغفرة في زمن الاستقبال. قلت: إشعاراً بأنه متيقن الوقوع متحقق الثبوت فضلاً من الله تعالى على عباده". (الكرماني، 1981م، 1/ 153).

وعليه فإنه يتبين أن هذا التحول في دلالة زمن الفعل، الذي وقع في هذه الأحاديث لم يأت عفويا، وإنما جاء مسايرا لما سار عليه العرب في تصرفهم في إقامة الماضي مقام المستقبل، ولهذه الفائدة التعبيرية الدقيقة، وهو استعمال صحيح، ومطرد؛ وناتج عن تأثير العلاقة السياقية "مَنْ" الشرطية، وهو أولى بالاعتماد عليه في التوجيه؛ لكونه له مسوغ في كلام العرب، بدلا من القول بغلط الرواة وذلك لأمور:

1. أن وقوع هذا الأسلوب في القرآن الكريم، وفي فصيح كلام العرب يبرهن براءة الرواة من هذه التهمة.
2. أن الحديث الصحيح الذي ثبت عن النبي –صلى الله عليه وسلم-، عن طريق الرواة الثقات من لدن الصحابة يجعل الرواة في منأى من هذا الغلط.
3. أن مشروعية تحول دلالة صيغة الفعل من الزمن الصرفي لها إلى الزمن النحوي في السياق يوسع دائرة للتصرف في الكلام، والخروج به عن النمط المألوف، حسب الأغراض التعبيرية التي يرمي إليه المتكلم.
4. أن صيغة أي فعل في منظومة السياق، ونسيج التركيب النحوي قابلة للخضوع لتأثيرات العلاقات السياقية لأجل تأدية معنى نحويا قد يختلف عن دلالة معناها الصرفي المفرد.

فخلاصة القول: أن دلالة هذه الصيغة الماضية "غُفِر" في هذا الحديث النبوي الشريف قد تخلصت إلى معنى الزمن المستقبل بتأثير العلاقة السياقية "من" الشرطية فيها، والغرض في ذلك جاء تحقيقا لأغراض معينة يقصدها المتكلم، منها:

أولا: إشعار للمخاطب أنه متيقن الحدوث في المستقبل فعبر عنه بالماضي كأنه قد وقع.

ثانيا: تأكيد وقوع الحدث في الزمن المستقبل، فاستخدم المتكلم الماضي لطرح الشك.

ثالثا: تحريك الهمة في نفس المتلقي ليقوم بذلك لما يترتب عليه من ثواب جسيم.

رابعا: إثارة الانتباه لدى المتلقي ولفت نظره إلى ما أفاد به المتكلم.

الخاتمة:

بعد الدراسة والتقصي توصل الباحث إلى نتائج، وأهمها :

أولا: أن دلالة صيغة الفعل الزمنية في جواب الشرط "غُفِر" الوارد في الحديث قد تحولت عن معنى الزمن الصرفي الأصلي إلى معنى زمن الاستقبال تأثرا بالعلاقة السياقية الشرطية "مَن"، مما يجعلها منسجمة مع الدلالة الزمنية لفعل الشرط.

ثانيا: وقوع الفعل في سياق الشرط قد يدل على معنى الزمن المستقبل ولو لم يكن مستقبلا بصيغته الصرفية .

ثالثا: دلالة الفعل الزمنية في السياق قد تختلف عن الدلالة الأصلية بسبب ظروف السياق وعلاقاته، ولعجز الصيغة الصرفية عن استيعاب جميع تقلبات الفعل الزمنية داخل السياق.

رابعا: العلاقات السياقية هي ما يحيط بالسياق من قرائن تعمل في ربط الألفاظ بعضها ببعض

خامسا: اعتبار أثر العلاقات السياقية مسلكا لتوجيه ما قد يحدث من تحولات دلالية للفعل.

سادسا: التحول الدلالي للفعل هو انتقاله من دلالته الزمنية الصرفية إلى دلالات زمنية أخرى نحوية يفرضها علاقات سياقية.

سابعا: أن صيغة أي فعل في منظومة السياق، ونسيج التركيب النحوي قابلة للخضوع لتأثيرات العلاقات السياقية لأجل تأدية معنى نحوي قد يختلف عن دلالة معناها الصرفي المفرد

المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم**
- ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله بن محمد، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، القاهرة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ط2 بدون تاريخ.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، بيروت، المكتبة العصرية ط1، 1424هـ -2003م.
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، تحقيق، محمد زهير، بيروت، دار طوق النجاة، 1422هـ
- ابن بطال، أبو الحسن علي بن خلف، شرح صحيح البخاري، تحقيق أبو تميم ياسر بن إبراهيم، الرياض، مكتبة الرشد، ط2، 1423هـ-2003م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، بيروت، عالم الكتب، ط2، 1431هـ - 201م.
- أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، تحقيق د. حسن هنداوي، الرياض، دار كنوز إشبيليا، ط1، ١٤١٨ هـ-، ٢٠١٣م
- ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، تونس، الدار التونسية للنشر، 1984م.
- ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت دار الجيل 1420هـ -1999م.
- ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، بيروت، دار الكتاب العربي، 2019م.
- ابن مالك، جمال الدين، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي، هجر للنشر والتوزيع، ط1، 1410هـ – 1990م.
- ابن مالك، جمال الدين، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح تحقيق طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط2، 1413هـ، بدون مكان طباعة.
- ابن يعيش، علي بن يعيش، شرح المفصل لابن يعيش (ت 643هـ)، تحقيق الدكتور: إميل بديع يعقوب، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ 2001م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي، لسان العرب، بيروت دار صادر ط6، 2007م.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دمشق، دار الفكر، ط6، 1985م.
- أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: 1424هـ)، معجم اللغة العربية المعاصرة، بمساعدة فريق عمل
- الناشر: عالم الكتب، ط1، 1429 هـ - 2008 م
- - تمام حسان، الأصول في النحو، دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، القاهرة، عالم الكتب، ط1، 2000م
- تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، الدار البيضاء، دار الثقافة، 2006م

- الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجي....
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل . الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ط4 ،1407م / 1987م.
- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف (ت 816هـ)، كتاب التعريفات، احقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط1، 1403هـ -1983م
- الزجاجي، أبو القاسم، عبد الرحمن، الايضاح في علل النحو، بيروت، مكتبة دار النفائس، ط3، 1399هـ- 1979م.
- جوزيف فندريسJoseph Vendryes (13 يناير 1875 - 30 يناير 1960) ، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة. د. ت.
- الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي 686 هـ، شرح الرضي على الكافية، تحقيق محمد حسن عمر، بنغازي، جامعة قان يونس، دار الكتب الوطنية، ط2، 1996م
- الزمخشري، محمود بن عمرو، جار الله، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، بيروت، دار الكتاب العربي، ط3، 1407هـ .
- الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: عليب وملحم، بيروت، مكتبة الهلال، ط1، 1993م.
- : السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، (دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، ٢٠٠٨ م.
- السهيلي، أبو القاسم، عبد الرحمن، نتائج الفكر في النحو، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1412هـ- 1992م.
- السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، بيروت، مؤسسة الرسالة، مكتبة لسان العرب، ط3، 1403هـ، 1983م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر1391 هـ 1997م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية بدون تاريخ.
- الفضلي، عبد الهادي، دراسات في الفعل، بيروت، دار القلم، ط1، 1402هـ 1982م
- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل، فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار المعرفة - 1379هـ
- العيني، أبو محمد محمود بن أحمد، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، (القاهرة، دار المصرية للتأليف والترجمة، ط1، بدون التاريخ.
- مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (صحيح مسلم)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي بدون طبعة وتاريخ.
- تمام حسان، الأصول في النحو، دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، القاهرة، عالم الكتب، ط1، 2000م.
- عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة نظم التحكم، ط1، 2002م الدار الصفاء، عمان، الأردن
- - الكرماني، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين (ت ٧٨٦هـ)، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط2، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- نديم مرعشلي - أسامة مرعشلي، الصحاح في اللغة والعلوم (تجديد صحاح العلامة الجوهري (و) المصطلحات العلمية والفنية للمجامع والجامعات العربية)
- جمال مصطفى، البحث النحوي عند الأصوليين، إيران، دار الهجرة، ط2، 1405 هـ .
- شوقي ضيف، أحمد شوقي عبد السلام (ت ١٤٢٦هـ)، المدارس النحوية، (القاهرة، دار المعارف، ط7، 1968م.
- كمال عبد الرحيم رشيد، الزمن النحوي في اللغة العربية، 2008م دار عالم الثقافة، الأردن.
- السامرائي، فاضل صالح، معاني القرآن، الأردن، ط1، ٢٠٠٠، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

الرسائل العلمية:

- الرحيلية، مريم وصل الله صامل، أثر السياق في توجيه المعنى (دراسة تطبيقية في صحيح مسلم) قسم اللغة العربية، كلية العلوم الإنسانية بجامعة طيبة في المدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية .2010.
- الطلحي، ردة الله بن ردة بن ضيف الله، دلالة السياق، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية اللغة العربية في جامعة أم القرى عام 1424هـ
- الجراح، عبد المهدي هاشم أثر العلاقات السياقية ونماذجها الوظيفية في الأحاديث القدسية الشريفة، وهي دراسة قام بها د. جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، كلية العلوم والآداب – قسم العلوم الإنسانية، مجلة مجمع اللغة العربية 2009م

- الرحيلي، مريم وصل الله صامل، أثر السياق في توجيه المعنى (دراسة تطبيقية في صحيح مسلم)، قسم اللغة العربية، كلية العلوم الإنسانية بجامعة طيبة في المدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية .2010.
- الأسطل، أحمد مصطفى أحمد، أثر السياق في توجيه شرح الأحاديث عند ابن حجر العسقلاني في كتابه فتح الباري، الماجستير في علم اللغة الحديث، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية بغزة 2011م.
- الهتاري، عبد الله علي عبد الله، تحولات الأفعال في السياق القرآني وأثر البلاغي. دراسة في مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنلوجيا، اليمن، العدد: 22، ديسمبر 2006م.
- النفيعي قاسم مهدي أحمد قاسم، أثر العلاقات السياقية في توضيح المعنى المعجمي لألفاظ القرآن الكريم، مع التطبيق على نماذج مختارة، قسم اللغة العربية بكلية التربية والعلوم التطبيقية-ريمة -، جامعة الحديدة، اليمن، مجلة أبحاث / ع ١٧ مارس ٢٠٢٠م.
- سلمة عياض، العلاقات النحوية وأثرها في بناء الأسلوب "رياض الصالحين" نموذجا، رسالة الماجستير للباحثة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، كلية الآداب واللغات قسم اللغة العربية وآدابها ٢٠٠٩/ ٢٠١٠م.